الاعتِرَاضَاتُ النَّحويَّةُ لابن أَبِي الرَّبيع (ت٦٨٨هـ) على المُتقَدِّمِينَ في تفسيرِهِ

م. د. علي محمد جاسم العُبيديُّ
وزارة التَّربيَّة/المديريَّة العامَّة لتربيَّة بغداد الرِّصافة الأُولى

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى الوقوف عند الاعتراضات النحويَّة لابن أَبي الرَّبيع على المتقدِّمين من النَّحويِّين في تفسيره المسمَّى «تفسير القرآن الكريم»، وبيان قيمة تلكَ الاعتراضات، والاتجاهات، كالتَّضعيف والتَّرجيح والرَّفض.
وأَصحاب الآراء الَّتي شملها الاعتراض، هم متقدمو النَّحويِّين، لا سيَّما الكوفيُّون والأَخفش.
وسيظهر أَنَّ الإشبيليَّ لم يكن دقيقًا في كلِّ اعتراضاته، على حين كانت له آراء يؤخذ بها، كما أَنَّ له الفضلَ في توجيه ومناقشة الآراء والحكم عليها، بل والرَّدِّ على أَصحابها.
الكلمات الافتتاحية:النَّحو، الاعتراضات، متقدمو النَّحويِّين، ابن أَبي الرَّبيع.

Abstract:
This research aims to examine the grammatical objections raised by Ibn Abi al-Rabi against earlier grammarians in his exegesis titled Tafsir al-Quran al-Karim (The Exegesis of the Holy Quran). The study seeks to elucidate the value of these objections, their orientations—such as weakening, favoring, or rejecting certain views—and their significance within the field of Arabic grammar. The scholars whose views were subject to these objections are the early grammarians, particularly those from the Kufian school and al-Akhfash.
The study also reveals that al-Ishbili was not always precise in his objections; however, some of his views are well-founded and have been adopted. Moreover, he made significant contributions by directing, analyzing, and evaluating opinions, as well as refuting their proponents.
Keywords:Grammar, Objections, Early Grammarians, Ibn Abi al-Rabi .

المُقَدِّمَةُ:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن أهتدى بهديه واقتفى أثره إلى يوم الدين.
أَمَّا بَعْدُ..فإِنَّ الله عزَّوجلَّ بحكمته ورحمته أَنزل الكتاب تبيانًا لكلِّ شيءٍ، فجعله هدى للعالمين بلسان عربي فصيح مبين، وتكفَّل بحفظه وتبليغه للثَّقلين، وقيَّض له من العلماء من يفسرونه، ويبنون ألفاظه ومعانيه؛ لتتمَّ بذلكَ الهداية ويقوم به البرهان، فمنهم من فسر القرآن بالقرآن، ومنهم من فسره بالسُّنة والآثار، ولبيان مقاصد القرآن الكريم ومعانيه أَفانينَ كثيرة، قصد كلُّ واحدٍ من العلماء بعضًا منها، فاتَّجه بعضُهم إلى علوم العربيَّة من إعرابٍ وأَدب وبلاغة وغير ذلكَ.
فكانت المسائل النَّحويَّة الَّتي تطرق لها ابن أبي الربيع إحدى هذه المقاصد، وبحثنا هذا ليس من غرض منه حصرها، بل الوقوف عليها.
لذا اقتضى البحث تقسيمه إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها.
فكان المبحث الأَوَّل: اعتراضات ابن أَبي الرَّبيع على المتقدِّمينَ من النَّحويِّينَ في المعربات.

والمبحث الثَّاني: ففيه اعتراضاته على المتقدِّمينَ من النَّحويّين في المبنيات.

أَمَّا الدراسات الَّتي سبقتني في دراسة التَّفسير نحويًّا، هي:

١- اعتراضاتُ ابنِ أَبي الرَّبيعِ (ت٦٨٨هـ) في تفسيرِهِ على مُتَأَخِّري النَّحويّينَ، د. إبراهيم يعقوب محمود الحسان، بحث منشور في مجلة كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة، في العدد الثَّامن والعشرين، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

٢- قبسة من الاعتراضات النَّحويَّة لابن أَبي الرَّبيع السُّبتيّ (ت٦٨٨هـ) في تفسيره، مشاركة بمسابقة يوم العلم، بجامعة بابل/كلية التَّربية للعلوم الإنسانيَّة- قسم اللُّغة العربيَّة، د. حامد عبد المحسن كاظم، والطَّالب: علاء عبد الكاظم الجبوريّ، ٢٠٢١م.

جاء بحثنا استكمالًا للبحث الأَوَّل، أَمَّا البحث الثَّاني فذكر فيه الباحثان أَربع مسائل نحويَّة لا علاقة لها ببحثنا.

وأَمَّا المنهج المتبع في هذا المبحث هو المنهج القائم على الوصف والتَّحليل ثُمَّ استنباط الحكم، ومن الله التَّوفيق.

التَّمهيد:

سيرة ابن أَبي الرَّبيع بصورة موجزة

هو أَبو الحسين عبيد الله بن أَبي جعفر بن أَحمد بن عبيد الله بن محمد بن أَبي الرَّبيع القرشيُّ الأَمَويُّ الأُندلسيُّ الإشبيليُّ.

عالم في النَّحو والتَّفسير، ولد عام (٥٩٩هـ)، في إشبيلية(١)، جمع بين التَّفسير واللُّغة في تفسيره الَّذي لم يتمَّه؛ لوفاته قبل ذلكَ، فأَمضى ابن أَبي الرَّبيع حياته الَّتي قاربت التسعين عامًا معظمها في مجال العلم، طالبًا يتلقى العلوم، ثُمَّ عالمًا يعطي ثمار ما حَصَّلَه من العلم لطلابه، وتوفاه الأَجل فجر يوم الجمعة في شهر صفر من السَّادس عشر سنة (٦٨٨هـ)(٢).

ونجده في تفسيره قد اهتمام بالإعراب، وتوجيه النُّصوص، واستنباط الحكم، فاختار أَقرب الوجوه وأَعدل الأَقوال؛ لإبراز معنًى أَو استنباطِ حكمٍ.

ولم يصرّح ابن أَبي الرَّبيع بمذهبٍ نحويٍّ معين، لكنَّه في مناقشته للمسائل الَّتي جرى فيها الخلاف يختار مذهب البصريّين ويُرَجِّحه في الغالب، وكثيرًا ما عَوَّل في موافقاته على سيبويه.

فتنوعت اعتراضات ابن أَبي الربيع على المتقدمينَ(٣) من النحويّين من ردٍّ وتضعيف واختيارٍ وترجيحٍ.

فدراستها تعدُّ لونًا من المناقشة العلميَّة من لاحق لسابق.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

اعْتِرَاضَاتُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ عَلَى المُتَقَدِّمِيْنَ مِنَ النَّحَوِيِّيْنَ فِي المَبْنِيَّاتِ

أَوَّلًا: اعْتِرَاضُهُ عَلَى تَوْجِيْهِ إِعْرَابِ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ مُنَادَى، فِيْ قَوْلِهِ (عزوجل):﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾، [سورة البقرة: من الآية ٣٢].

ذَهَبَ الخَلِيْلُ وَسِيْبَوَيْهِ وَجَمْهُوْرُ النَّحَوِيِّيْنَ أَنَّ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ مَعْنَاهُ، أَيْ: أُسَبِّحُ اللهَ تَسْبِيْحًا(٤)، وَاخْتَلَفُوْا فِيْ إِضَافَتِهِ، فَقِيْلَ: إِلَى المَفْعُوْلِ(٥)، أَيْ: نُسَبِّحُكَ نَحْنُ، وَقِيْلَ: إِضَافَتُهُ لِلفَاعِلِ(٦)، أَيْ: تَنَزَّهْتَ وَتَبَاعَدْتَ مِنَ السُّوْءِ وَسُبْحَانَكَ، وَالعَامِلُ فِيْهِ فِيْ مَحَلِّ نَصْبٍ بِالقَوْلِ(٧).

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ لَا يَصْلُحُ فِيْهِ إِلَّا النَّصْبُ، وَاعْتَرَضَ عَلَى إِعْرَابِهِ مُنَادَى، وَهُوَ مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ، وَمِنْهُم الكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ مُنَادَى مُضَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوصَفْ، وَتَقْدِيْرُهُ: (يَا سُبْحَانَكَ)(٨)، وَهِيَ حِجَّةٌ ضَعِيْفَةٌ لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا.

فَقَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ: ((وَلَا أَعْلَمُ وَجْهًا لِهَذَا النِّدَاءِ))(٩).

قَالَ ابْنُ النَّاظِمِ: ((وَأَمَّا المُضْمَرُ فَلَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ فَاتَتِ الدِّلَالَةُ عَلَى النِّدَاءِ؛ لِأَنَّ الدَّالَ عَلَيْهِ هُوَ حَرْفُ النِّدَاءِ وَتَضَمَّنَ المُنَادَى مَعْنَى الخِطَابِ، فَلَوْ حُذِفَ الحَرْفُ مِنَ المُنَادَى المُضْمَرِ بَقِيَ

الخِطَابُ، وَهُوَ فِيْهِ غَيْرُ صَالِحٍ لِلدِّلَالَةِ عَلَى إِرَادَةِ النِّدَاءِ؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الخِطَابِ وَضْعِيَّةٌ لَا تُفَارِقُهُ بِحَالٍ))(١٠).

وَفِي اعْتِرَاضِ ابْنِ أَبِي الرَّبِيْعِ عَلَى إِعْرَابِ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ مُنَادَى، فَذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمْهُوْرُ النَّحَوِيِّيْنَ، وَلَمْ يَكُنْ أَوَّلَ مَنِ اعْتَرَضَ عَلَى هَذَا التَّوْجِيْهِ، وَكَانَ مُحِقًّا فِي اعْتِرَاضِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ دُخُوْلَ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ مُنَادَى لَجَازَ دُخُوْلُ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ(١١).

ثَانِيًا: اعْتِرَاضُهُ عَلَى زِيَادَةِ حَرْفِ الجَرِّ (مِنْ)، فِي ﴿مِنْ بَقْلِهَا﴾، بَعْدَ الوَاجِبِ فِي قَوْلِهِ : ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾، [سورة البقرة: من الآية ٦١].

ذكر ابن أبي الرَّبيع أنَّ الأخفش يرى أنَّ ﴿مِنْ﴾ تزاد بعد الواجب، كما أجاز دخولها على المعارف، وهذا لم يثبت، وكل ما استدلَّ به متأول، فلا تزاد ﴿مِنْ﴾ إلَّا بعد غير الواجب(١٢).

ذهب الأخفش إلى أنَّ حرف الجرّ ﴿مِنْ﴾ زائد في قوله : ﴿مِنْ بَقْلِهَا﴾(١٣).

واستدلَّ أبو الحسن الأخفشُ بقوله :﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، [سورة البقرة: الآية ٢٧١]، فهو ليس باستفهام ولا نفي، وقولك: زيدٌ مِنْ أَفْضَلِها، أي: هو أفضلها، وقول العرب: قد كانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنِّي حتّى أذهب، أي: قَدْ كانَ حَديثٌ(١٤).

وكلّ ما استدلَّ به متأول، والحقُّ هي للتبعيض، بدليل قوله : ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، [سورة البقرة: من الآية ٢٧١]، قَالَ ابْنُ يَعِيْشٍ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ عزوجل:﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾، فإنَّ ﴿مِنْ﴾ للتبعيض أيضًا؛ لأنَّ الله وعد على عمل ليس فيه التوبة، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات»(١٥)، وشروط زيادة حرف الجر (مِنْ) عند الجمهور هي: أنْ تسبقَ بنفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجروره نكرة(١٦).

ولا يرى سيبويه زيادة (مِنْ) في الواجب لا تقلْ: جاءني مِنْ رجل، ولا تقلْ: جاءني مِنْ أحد؛ لِأنَّ استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس ويتصور ذلك في طرف النفي(١٧).

وَأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب، بشرط: تنكير مجرورها، نحو: قد كان من مطر، وهذا على سبيل الحكاية، كأنه سئل هل كان من مطر؟ فكان الجواب: قد كان من مطر، فزيدت لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب(١٨).

وَيرَى الْكِسَائِيّ وَهِشَام من الكوفية مُطلقًا، أَي: فِي النَّفْي والإيجاب والنكرة والمعرفة وَاخْتَارَهُ فِي التسهيل وَشَرحه، قَالَ: لصِحَّة السماع بذلك كَقَوْله(عزوجل): ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾، [الأحقاف: من الآية ٣١]، ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾، [الأنعام: من الآية ٣٤].

وَحَدِيث: (إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ) (١٩).

وَقَول سلمة بن يزيد الجعفي (٢٠): [من الطويل]

وَكُنْتُ أُرِي كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَيكف ببَيْن كَانَ موعِدَهُ الحشْرُ

أَي: وَكنت أُرِي بَين سَاعَة كالموت، وَقَوله (٢١): [من الطويل]

وَيَكثرُ فِيْهِ مِنْ حَنِيْنِ الأَبَاعِرِ، وممَّن رأى زيادة (مِنْ) في الإيجاب الكسائي، وحمل على ذلك قول النبي(صلى الله عليه وآله وسلم): «إِنَّ مِن أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ» فقال أراد: إنّ أشدَّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون، وممَّن رأى ذلك أبو الفتح بن جني(٢٢)، وحمل عليه قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) أراد وإذ أخذ الله ميثاق النبيي لمّا آتيناكم، فزاد

من في الواجب وأدغم نونها في ميم (ما) فصارت لمما، بثلاث ميمات فحذفت الأولى وبقيت (لمّا) بميمين، أولهما بدل من نون، والثانية ميم ما، وأشرت بقولي «وربَّما دخلت على حال» إلى قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾، [الفرقان: من الآية ١٨] (٢٣).

وَجوَّز الزَّمَخْشَرِيّ فِي قوله: ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِن جُندٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾، [يس: من الآية ٢٨]، كَون الْمَعْنى وَمن الَّذِي كُنَّا منزلين، فجوز زيادتها مَعَ الْمعرفَة(٢٤).

وَذَكَرَ الْفَارِسِيُّ فِي قوله(عزوجل): ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، [النور: من الآية ٤٣]، يجوز كَون من وَمن الْأَخِيرَتَيْنِ زائدتين، فجوَّز الزِّيَادَة فِي الْإِيجَاب(٢٥).

والحقيقة إنَّ ما ذهب اليه ابن أبي الربيع في زيادة (مِنْ) في غير الواجب هو المشهور والمعتبر، ولكن بأنْ يدَّعي أنَّه لم يثبت ورودها بعد الواجب، هذا الكلام مردود؛ لثبوت ذلك نثرًا وشعرًا، وهو اختيار الكسائي، والفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن مالك.

ثَالِثًا: اعتراضه على نصب الفعل المضارع بـ(الفاء) على كونها ناصبة بنفسها، في قوله( ): ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، [البقرة: من الآية ٣٥].

قال ابن أبي الربيع: ((مَنْ جَعَلَ الفَاءَ هِيَ النَّاصِبَةَ؛ لِأَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَ النَّاصِبِ، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا نَاصِبَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ هَذَا، فَهُوَ قَوْلٌ فَاسِدٌ))(٢٦).

ذهب أبو عمر الجرمي وبعض الكوفيين إلى أنَّ الفعل المضارع ينتصب بـ(الفاء) نفسها؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف، وبعضهم بالخلاف؛ أي: الثاني يخالف الأول في المعنى، فلا يصحُّ عطفه عليه، وأجازوا أنْ يكونَ ﴿ فَتَكُونا﴾ مجزومًا عطفًا على (تقربا)، وَإِذَا كَانَ مَجْزُومًا كَانَ دَاخِلًا فِي النَّهْيِ، فَيَكُونُ قَدْ نَهَى عَنِ الظُّلْمِ، قال ذلك الزجاج وغيره(٢٧)، نحو قول امرئ القيس (٢٨): [من الطويل]

فَقُلتُ لَهُ صَوِّبْ وَلا تَجْهَدَنَّهُ فَيُدرِكَ مِنْ أَعْلَى القَطَاةِ فتزلَقِ

ومذهب البصريين كسيبويه والخليل بإضمار (أنْ)، والمعنى لا يكن منكما قرب لهذه الشجرة فَكَوْنٌ مِنَ الظالمين(٢٩).

وردَّ سيبويه لو كانت هي الناصبة بنفسها؛ لكان ينبغي أنْ يجوز دخول عليها واو العطف وفاؤه، كما تدخل على واو القسم، نحو: ما أنت بصاحبي فأكرمك وفأحدثك(٣٠).

وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أنْ الناصب غيرها، ألا ترى أنَّ واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها، نحو: فوالله لأفعلن، ووالله لأذهبنَّ؛ لأنَّ الحرف إنَّما يمتنع دخوله على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد، فلما امتنع دخول حرف العطف ههنا على الفاء دلَّ أنَّها باقية على حكم الأصل، فلا يجوز أنْ يدخل عليها حرف العطف(٣١).

والأوَّلُ أظهر؛ لظهور السببية، والعطف لا يدلُّ عليها(٣٢)

رَابِعًا: اعْتِرَاضُهُ عَلَى كَافِ التَّشْبِيْهِ أَنْ تَكُوْنَ اسْمًا:

قال ابن أبي الربيع: ((وأمّا كاف التشبيه فقد توجه اسمًا، وليس من شرط الاسم أنْ يكون خافضًا، فليست الكاف ملازمة أنْ تكون من جنس ما يخفظ))(٣٣).

ذهب سيبويه والبصريون إلى أنَّها حرف، نحو: جاءني الذي كزيدٍ، كقولك: جاءني الذي في الدارِ، ولو قلتَ:

جاءني الذي مثل زيدٍ، لم يصلح إلّا أنْ تقول: الذي هو مثل زيدٍ، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعًا في الصلة إلى الذي، وممّا يدلُّك على أنَّها حرفٌ، أنَّها على حرف واحد صدر، والاسم لا يكون كذلك، وأنَّها تقع مع مجروره صلة، ومجيئها زائدة، والأسماء لا تقعُ موقعَ الزوائدِ، وإنَّما تزاد الحروف(٣٤)، نحو قوله (عزوجل): ﴿ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، [سورة الشورى: من الآية ١١]، قال رؤبة[من الرجز] (٣٥):

* لَوَاحِقُ الأَقْرَبِ فِيْهَا كَالمقق *

ثمَّ ذكر سيبويه قد تكون اسمًا؛ لأنها تدخل عليها حروف الجر؛ لضرورة الشعر، نحو: يضحكن عن كالبرد المنهم، أي: عن مثل البرد، فالكاف اسم، بمعنى: مثل، لدخول حرف الجر عليها(٣٦).

وذهب الأخفش والفارسي وابن جني وكثير من النحويين أنَّ كاف التشبيه قد تكون اسمًا في بعض المواضع، وقد تكون حرفًا، نحو: زيد كالأسد، احتمل الأمرين، وشذَّ أبو جعفر بن مضاء، فقال: إنّ الكافَ اسمٌ أبدًا؛ لأنها بمعنى مثل(٣٧).

وفي كلام الجزولي، وابن مالك، وغيرهما، ما يدلُّ على جواز الأمرين في ذلك، مع ترجيح الحرفية، فذكر الجزولي: والأحسن والأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفًا، وقال ابن مالك: وإنْ وقعت صلة فالحرفية راجحة(٣٨)، وهو الراجح.

خَامِسًا: اعترضه على الظرف والجار والمجرور بأنَّه لا يعتمد ولا يعمل على الاسم المرفوع قبله في قوله (عزوجل): ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، [سورة البقرة: الآية ٧].

قال ابن أبي الربيع: ((لا يكون (عَذَابٌ) فاعلًا بـ(لَهُمْ)، ولا يكون (غِشَاوَةٌ) فاعلًا بـ(عَلَى أَبْصَارِهِمْ)؛ لأنَّ المجرور لم يعتمد))(٣٩).

والذي قال به ابن أبي الربيع هو مذهب بعض البصريين إلى أنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنَّما يرتفع بالابتداء، ويرى: أبو الحسن الأَخْفَش في أحَدِ قَوليه، وأبُو العبَّاس المُبَرِّد، والكوفيون يرون أنَّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمُّون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، نحو: في الدار زيدٌ(٤٠).

وقيل: من رفع (غِشَاوَةٌ)؛ لأنَّها لم تحمل على (خَتَمَ)، ألا ترى أنه قد جاء في قوله :﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، [سورة الجاثية: من الآية ٢٣]، فلمَّا لم تحمل في هذه على (خَتَمَ) كذلك لا تحمل هاهنا، وبقطعها عن خَتَمَ، فتكون مرفوعة بـ(عَلَى)(٤١).

وقال العكبري: «غِشَاوَةٌ مَرْفُوعٌ بِالْجَارِّ، كَارْتِفَاعِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ»(٤٢)، وذكر الفارسي: وفي قطع (غِشَاوَةٌ) عن (خَتَمَ) كانت مرفوعة إما بالظرف أو بالابتداء(٤٣).

وأمَّا مكي فذكر: (غِشَاوَةٌ) رفع بالابتداء، والخبر: (عَلَى أَبْصَارِهِمْ)(٤٤).

إذن يجوز كلا الوجهين، والراجح ما ذهب إليه ابن هشام، وابن مالك إذا جاء اسم مرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور يعرب فاعلًا(٤٥).

سَادِسًا: اعتراضه على (إذا) بإضافتها إلى الجملة الفعلية والاسمية وتعلقها بما قبلها وبما بعدها:

قال ابن أبي الربيع: ((ومن قال إنَّ (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية وتتعلق بما قبلها وبما بعدها؛ لأنها ظرف، والظرف يتعلق بما قبله وبما بعده، فجعل قوله (عزوجل): ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾، [سورة التكوير: الآية ١]، (الشَّمْسُ) مبتدأ، و(كُوِّرَتْ) خبر وفي هذا بعد))(٤٦)، والذي اعترض عليه ابن أبي الربيع هو مذهب الأخفش والكوفيين والظاهر من قول سيبويه(٤٧). قال سيبويه في معرض حديثه عن (حيث) و(إذا): ((والرفع بعدهما جائز؛ لأنَّك قد تبتدئ الأسماء بعدهما، فتقول: اجلسْ حيث عبد الله جالسٌ، واجلس إذا

عبد الله جلس))(٤٨).

وذكر ابن جني: أنَّ ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش وجه صحيح، ودليل على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء؛ لأنَّ هو مضمر الأمر والشأن، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده(٤٩).

وأنشدَ ابن سيده لضَيْغَمٍ الأسديّ(٥٠): [من الوافر]

إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُوْمُ

وذهب ابن مالك إلى ما أوجبه سيبويه، وما ذهب إليه الأخفش، وجعل المرفوع بعد إذا مبتدأ؛ لأنَّ طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ)، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى ممّا لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا)، ولذلك جاز أنْ يقال:

إذا الرجل في المسجد فظُنّ به خيرًا، ومنه قول الفرزدق (٥١): [من الطويل]

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

فجعل بعد الاسم الذي ولى (إذا) ظرفًا، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل، وممّا يدلُّ على صحة مذهب الأخفش قول أوس بن حجر(٥٢): [من الطويل]

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ مِن جَمّةِ الماءِ غَارِفُ

فأوْلى (إذَا) أنْ الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل(٥٣).

والوجه المقدَّم هو الأوَّلُ؛ لأنَّ (إذَا) فيها معنى الشرط، والشرط بالفعل أولى حجَّة وهو ما ذهب إليه ابن أبي الربيع، ولا يحقُّ له الاعتراض على الوجه الثاني؛ لأنَّهُ وجهٌ صحيحٌ ومعتبرٌ لوروده في اللِّسان.

سَابِعًا: اعترض ابن ابي الربيع على (لَمَّا) أنْ تكون ظرف بمعنى (حين)، في قوله :﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾، [سورة البقرة: من الآية ١٧].

قال ابن أبي الربيع: ((وأمّا (لَمَّا) فمن النحويين من ذهب إلى أنها بمعنى (حين)، وأنها ظرف غير متصرف ويكون (أَضَاءَتْ) في موضع خفض بها وتتعلق بـ(ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)، وهذا القول بعيد))(٥٤).

ذكر ابن السراج وتبعه أبو علي الفارسي، وابن جني، وأبو البقاء، وغيرهم، أنَّها ظرفٌ بمعنى (حين)، إذا دخلت على الفعل الماضي(٥٥)، وَأيَّد ابْنُ مَالك ذلك واستحسنه ابْنُ هِشَام؛ لِأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بالماضي وبالإضافة إِلَى الْجُمْلَة، وأنَّ العاملَ فيها جوابُها، وهذا يقوى قول أبي علي أنَّها قد جاءتْ لمجرد الوقت في قول الراجز(٥٦):

إِنِّي لأَرْجُو مُحْرِزًا أَنْ يَنْفَعَا إيّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِعَا

وجواب (لمّا) فعل ماض لفظًا ومعنى، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ﴾، [سورة يوسف: من الآية ٩٦](٥٧).

واختلف النحويون في (لَمَا)، فقيل: هي مركبة من (لم) و(ما)، وهو مذهب الجمهور، وقيل: بسيطة (لَمَا)(٥٨).

و(لَمَّا) حرف على ثلاثة أقسام: الأوّل: لَمَّا التي تجزم الفعل المضارع، وهي حرف نفي، تدخل على المضارع فتجزمه، وتصرف معناه إلى المضي، نحو: لمّا يلعبْ الولدُ بالكرة، والثاني: لَمَّا التي بمعنى (إلَّا)، ولها موضعان: أحدهما بعد القسم، نحو: نشدتك بالله لما فعلت، وثانيهما: بعد النفي، ومنه قراءة عاصم وحمزة، نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: من الآية ٣٥]، أي: وما كل ذلك إلَّا متاع الحياة الدنيا، وهي قليلة في كلام العرب، الثالث: لَمَّا التعليقية، وهي حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود، بالدال والمعنى قريب، وفيها مذهبان: أحدهما: أنَّها حرف، وهو مذهب سيبويه، والثاني: ظرف بمعنى حين، وهو مذهب أبي علي الفارسي، وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين، فقال: إذا ولي لَمَّا فعل ماض لفظًا ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ)، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي، فيما مضى، وجوبًا لوجوب(٥٩)، والراجح جواز أنْ تأتي (لَمَّا) بمعنى (حين)، ولا يحقُّ الاعتراض على ذلك، ولكن بشرط ما ذكره ابن مالك (رحمه الله).

ثَامِنًا: اعترض ابن أبي الربيع على توجيه إعراب قوله :﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا

فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾، [سورة البقرة: من الآية ٢٦]، فقال: ((وأما من جعل (مَا) في موضع الحال، وجعل (بَعُوضَةً) بدل من (مَا)، وهذا بعيد، وأمَّا ما نسبه إلى الفراء ومعناه ﴿مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾، فهو خارج عن كلام العرب))(٦٠).

ذكر في توجيه قوله(عزوجل): (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً)، أربعة أوجه:

الوجه الأوّل: تَكُونُ (مَا) زَائِدَةً، وَ(بَعُوضَةً) بَدَلًا مِنْ (مَثَلًا) (٦١).

الوجه الثاني: تَكُونُ (مَا) نَكِرَةً فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ: (مَثَلًا)، وَ(بَعُوضَةً) نَعْتٌ لِمَا، فَوُصِفَتْ (مَا) بِالْجِنْسِ الْمُنَكَّرِ لِإِبْهَامِهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى قليل، قاله الزجاج وثعلب، وأبو البقاء، وابن هشام ابن عطية والسمين الحلبي(٦٢).

الوجه الثالث: وهو الذي مال إليه وهو ما رجحه الفراء، وهو مذهب الكسائي، والذي اعترض عليه ابن أبي الربيع، نُصِبَتْ عَلَى تَقْدِيرِ إِسْقَاطِ الْجَارِّ، الْمَعْنَى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَيْنَ بَعُوضَةٍ، فَحُذِفَتْ (بَيْنَ) وَأُعْرِبَتْ بَعُوضَةٌ بِإِعْرَابِهَا، وَالْفَاءُ بِمَعْنَى إِلَى، أَيْ: إِلَى مَا فَوْقَهَا، فيقولون: وله عشرون ما ناقةً فجملا، ذَكَرَ الْفَرَّاءُ: أَنْشَدَنَا أَعْرَابِيٌّ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ(٦٣):

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنًا إِلَى قَدَمٍ وَلَا حِبَالَ مُحِبٍّ وَاصِلٍ تَصِلُ

أَرَادَ مَا بَيْنَ قَرْنٍ، فَلَمَّا أَسْقَطَ (بَيْنَ) نَصَبَ(٦٤).

والوجه الرابع: أَنْ يَكُونَ (يَضْرِبَ) بِمَعْنَى يَجْعَلُ، فَتَكُونُ (بَعُوضَةً) الْمَفْعُولَ الثَّانِي(٦٥).

والراجح ما ذهب إليه الزَّجاج، وثعلب، وأبو البقاء، وابن هشام، وابن عطية، والسمين الحلبي، وهو القول الثاني: وهو أنْ تكون (ما) صفة للنكرة بمعنى أنه وَصَفَها بالجنسِ المُنَكَّرِ؛ لإبهامِه فهي في معنى (قليل)؛ لأن المراد إظهار القلة والصغر للبعوضة، وليس البعوضة ذاتها؛ وذلك أنَّ (ما) تفيد الابهام والعموم في غير الشرط(٦٦).

فكان لابن أبي الربيع الحقُّ في اعتراضه على الكسائي والفراء ومن ذهب مذهبهم؛ وما استدلا به ضعيف؛ لأنَّه لا يمكن حذف الظرف ويقام مخفوض مقامه، فتقول: جَلَسْتُ زيدًا، وأنت تريد: جلستُ عند زيدٍ.

تَاسِعًا: اعتراض ابن أبي الربيع على توجيه (الكاف) في قوله :﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، [سورة البقرة: من الآية ١٢٤].

قال ابن أبي الربيع: ((والكاف من ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ﴾ مخفوضة بالإضافة، والأخفش(٦٧) جعلها مُفعُولة، وسيبويه اعتبرها بالظاهر العاري عن الألف واللام، وهو الصواب))(٦٨).

ذكر ابن يعيش وأبو حيان أَنَّ (جَاعِلُكَ) هو اسمُ فاعلٍ عمل عمل فعله مِنْ (جَعَلَ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى صَيَّرَ، أحدُهما: (الكافُ)، فهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والآخر: (إمامًا)، ويكون الثاني هو الأوّلَ في المعنى(٦٩).

وأمَّا (الكاف) ففيها الخلافُ المشهورُ: أهي في محلِّ نصبٍ أم جرٍّ؟ وذلك أنَّ الضميرَ المتصل باسمِ الفاعلِ فيه ثلاثة أقوال: الأول: أنّهُ في محلِّ جرٍّ بالإضافة، فقد يراد به الاسم، والثاني: إنَّهُ في محلِّ نصبٍ، في دلالته على الحدث فقط، وإنَّما حُذِفَ التنوينُ لشدةِ اتصالِ الضميرِ، قالوا: ويَدُلُّ على ذلك وجودُه في الضرورةِ، كقول يزيد بن مخرم(٧٠): [من الوافر]

فَمَا أَدْرِ وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي

وقال آخر(٧١):

هُمُ القَائِلُوْنَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

وهذا على تسليمِ كونِ نون (مُسْلِمُنِي) تنوينًا، والصحيحُ أنها نونُ وقايةٍ. والثالث: وهو مذهبُ سيبويه(٧٢)،

بأَنَّ حكمَ الضميرِ حكمُ مُظْهره فما جاز في المُظْهَرِ يجوزُ في مضمره(٧٣).

وذكر ابن مالك تعقيبًا على الرأي الثاني: وَالدَّلِيل أَنْ تَصْحَب نُون الْوِقَايَة اِسْم الْفَاعِل وَأَفْعَل التَّفْضِيل وَالأَسْمَاء الْمُعْرَبَة الْمُضَافَة إِلَى يَاء الْمُتَكَلِّم؛ لِتَقِيهَا خَفَاء الْإِعْرَاب، فَلَمَّا مُنِعَت ذَلِكَ كَانَتْ كَأَصْلٍ مَتْرُوك، فَنَبَّهُوا عَلَيْهِ فِي بَعْض الأَسْمَاء الْمُعْرَبَة الْمُشَابِهَة لِلْفِعْلِ، كقوله(عزوجل) لليهود ((هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي؟))(٧٤)، كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها، وكَقَوْلِ الشَّاعِر(٧٥):

وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيَرْتَدّ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَاف مَا كَانَ أَمَّلاَ

وَذَكَرَ الْحَافِظُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ فِي مَحَلِّ نَصْب بِنَاء عَلَى أَنَّ مَفْعُولَ اِسْم الْفَاعِل إِذَا كَانَ ضَمِيرًا بَارِزًا مُتَّصِلًا بِهِ كَانَ فِي مَحَلّ نَصْبٍ، وَتَكُون النُّون عَلَى هَذَا أَيْضًا نُون الْجَمْع(٧٦).

وبعد كل ما ورد في السنة النبوية المشرفة، وفي مأثور كلام العرب، تبيّن أنَّ ما أنكره ابن أبي الربيع على الأخفش هو جائز، وإنْ لم يكن بالقوي.

المَبْحَثُ الثَّاني

اعْتِرَاضَاتُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ عَلَى المُتَقَدِّمِيْنَ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ فِي المُعْرَبَاتِ

أَوَّلا: اعتراضه على إعراب ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ في قوله:﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾، [سورة البقرة: من الآية ٢٧]، أنّه بدل من ﴿مَا﴾ ، فقال: ((وفي هذا عندي بعد))(٧٧).

ذهب الأخفش، ومكّي في توجيه ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ في مَوضِع خفض بدل من الْهَاء في (بِهِ) وَهُوَ أحسن الآراء وأقواها، أي: ما أمر الله بوصله(٧٨).

وذهب الزجاج في توجيه ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ في موضع جر بدل من الضمير في ﴿بِهِ﴾ تقديره به وصله، أي: ما أمرهم الله بوصله، ورجّحه ابن سيده(٧٩)، قال امرؤ القيس(٨٠): [البحر الطويل]

أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى أَنْ نَأَتْكَ تَنُوصُ فَتُقْصِرُ عَنْهَا حِقْبَةً وَتَبُوصُ

أَيْ أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى نَأْيُهَا.

وَأَجَازَ الْمَهْدَوِيُّ، وَابْنُ عَطِيَّةَ، وَأَبُو الْبَقَاءِ أَنْ تَكُونَ (أَنْ يُوصَلَ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بَدَلًا مِنْ ﴿مَا﴾، أَيْ وَصْلُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَيَقْطَعُونَ وَصْلَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَيَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، وَتَقْدِيرُهُ كَرَاهِيَّةَ أَنْ يُوصَلَ، فَيَكُونُ الْحَامِلُ عَلَى الْقَطْعِ لِمَا أَمَرَ اللَّهُ كَرَاهِيَةَ أَنْ يُوصَلَ، وَذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ وَجْهَ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ وَقَدَّرَهُ لِئَلَّا، وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ أَنْ يُوصَلَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، أَيْ هُوَ أَنْ يُوصَلَ، وَهَذِهِ الْأَعَارِيبُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ(٨١).

والراجح هو ما ذكره ابن أبي الربيع؛ وما ذهب إليه أبو حيان؛ لأنه لو كان بدل من ﴿مَا﴾ لا يمكن أنْ يحلَّ المبدلُ منه مكانه، وفي ترجيحه واعتراضه كان مصيبًا(٨٢).

ثَانِيًا: اعتراض ابن أبي الربيع على توجيه ﴿أَعْلَمُ﴾ في قوله:﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ، [سورة البقرة: من الآية ٣٠]

قال ابن أبي الربيع: ((ومن ذهب إلى أنَّ ﴿أَعْلَمُ﴾ هنا (أفعل) التي للتفضيل، وهو شيء بعيد))(٨٣).

وهو أحد أقوال النحاس، إذ ذهب إلى أنَّ ﴿أَعْلَمُ مَا﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا، وَيَكُونُ ﴿مَا﴾ مَفْعُولًا إِمَّا بِمَعْنَى الَّذِي، أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا على زنة (أَفْضَلَ)، فَيَكُونُ ﴿مَا﴾ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ(٨٤).

وذكر ابن سيده في توجيه اعراب ﴿أَعْلَمُ مَا﴾، أن تكون أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَ﴿مَا﴾ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿أَعْلَمُ﴾، أَيْ: عَلِمْتُ، ﴿أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وَفيه خروج عن الظاهر،

وهُو بَعيدٌ؛ لأنَّ فيه حَذفين مِن غير احتياج إليهما: أحدهما: حذف المفضل عليه وهو (منكم)، والثاني: الفعل الناصب للموصول ﴿مَا﴾(٨٥).

والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون (أفعل) لا يخلو من التفضيل، وأنه مقتصر على السماع، وفي اعتراض ابن أبي الربيع كان محقًا، وله الحقُّ في الاعتراض؛ لأنه في التقدير يكون تعسفًا ولا معنى له.

الخَاتِمَةُ:

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِيْنَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الصَّادِق الوَعْد الأَمِين، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِيْن، وَمَنْ اهْتَدَى بِهَدْيه إِلَى يَوْمِ الدِّيْنِ.

أمَّا بَعْدُ:فقد عرضتُ في بحثي هذا اعتراضات ابن أبي الربيع على المتقدمين النحويين، وخرجتُ بالنَّتائج الآتية:

١– مال ابن أبي الربيع في كثير من آرائه مع المدرسة البصرية، واعتراضاته أغلبها كان على المدرسة الكوفية.

٢– أغلب اعتراضات ابن أبي الربيع لم يكن هو أوَّل من قال بها، ولكن تبع من قبله من المتقدمين.

٣– لم يكن ابن أبي الربيع دقيقًا في كلِّ اعتراضاته، فمنها ما كان مصيبًا فيه، ومنها ما جانب الصواب.

٤– تنقسم اعتراضات ابن أبي الربيع إلى ثلاثة أقسام: الأوَّل: يدخل من باب الترجيح والأخذ بالمشهور من أقوال النحويين، والثاني: يدخل من باب الرد والبعد، والثالث: سكت عنه ولم يبت به.

٥– تأثر ابن أبي الربيع بالمنطق وخضوعه للمحاكاة العقلية، وهذه الحقبة التي عاشها ابن أبي الربيع تمثل مرحلة من تطور هذا العلم.

٦ــ إنَّ ابن أبي الربيع لم يكتف بنقل الآراء النحويَّة فحسب، بل عرضها مقرونة بالنقد والتحليل، ومال في معظمها إلى الترجيح والرفض.

الهوامش:

(١) ينظر: الأَعلام: ١٩١/٤.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٣٨/١٩.

(٣) يُطلَق اسم (متقدمي النَّحويّين) على أُولئك الَّذين ظهروا قبل نهايَة القرن الثَّالث الهجريّ، وبدايَة القرن الرَّابع، فكلُّ مَنْ جاءَ بعد هذا العصر من بصريّين وكوفيّين وغيرهم يُعدُّ من المتقدميّين. يُنظر: المدارس النَّحويَّة: د. شوقي ضيف: ٢٤٠، ٢٧٦.

(٤) ينظر: العين، (سبح): ١٥١/٣؛ الكتاب: ٣٢٢/١؛ المقتضب: ٢١٩/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢٣٧/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٨/١.

(٧) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢٦٦/١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: ٢١٠/١؛ إعراب القرآن، الأصبهاني: ١٩٨؛ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١٠٦/١.

(٩) ينظر: تفسير القرآن الكريم: ٣٨٣.

(١٠) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٠٢.

(١١) ينظر: إعراب القرآن، ابن سيده: ١١٩/١؛ البحر المحيط في التفسير: ٢٣٨/١.

(١٢) ينظر: تفسير القرآن الكريم: ٤٥١.

(١٣) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ١٠٥/١.

(١٤) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ١٠٥/١.

(١٥) ينظر: شرح المفصل: ٤٦١/٤.

(١٦) ينظر: همع الهوامع على شرح جمع الجوامع: ٤٦٤/٢؛ معاني النحو: ٨٢/٣–٨٣.

(١٧) ينظر: الكتاب: ٢٥/٤؛ معاني النحو: ٨٣/٣.

(١٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٨/٤.

(١٩) أخرجه النسائي في (السنن الكبرى): بَابُ: (التصاوير): ٤٦٢/٨، رقم الحديث: (٩٧١٠).

(٢٠) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٧٥٧.

(٢١)البيت مجهول قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/ ٧٩٩.

(٢٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١٦٤/١.

(٢٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٣/ ١٤٠.
(٢٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٨٩؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٤٢٨.
(٢٥) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٤/ ٤٠٥؛ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١/ ١٤٤.
(٢٦) تفسير القرآن الكريم: ص٣٩٧.
(٢٧) ينظر: إعراب القرآن، للزجاج: ١/ ١١٤؛ التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٢؛ البرهان في علوم القرآن: ٤/ ١٤٤.
(٢٨) ديوانه: ص١٣١.
(٢٩) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٨؛ معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١١٤.
(٣٠) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٨؛ شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/ ٢٢٩؛ التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ١٥٩.
(٣١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٤/ ٢٣٣؛ الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة: (٧٦) ٢/ ٤٥٥.
(٣٢) ينظر: إعراب القرآن، ابن سيده: ١/ ١٢٨؛ معاني النحو: ٣/ ٣٧١.
(٣٣) تفسير القرآن الكريم: ص١٦٦.
(٣٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٩٣؛ الأصول في النحو: ١/ ٤٣٧؛ الجنى الداني في حروف المعاني: ٧٨.
(٣٥)الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٦.
(٣٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/ ٣١٠؛ الجنى الداني في حروف المعاني: ص٧٩.
(٣٧) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ١/ ٣٢٩؛ سر صناعة الإعراب: ١/ ١٤٤؛ الإيضاح العضدي: ٢٥٩؛ المقدمة الجزولية في النحو: ١/ ١٢٣؛ الجنى الداني في حروف المعاني: ص٧٩.
(٣٨) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١/ ١٢٣؛ شرح التسهيل، ابن مالك: ٣/ ١٦٩؛ الجنى الداني في حروف المعاني: ٨١؛ معاني النحو: ٣/ ٦٣–٦٤.
(٣٩) تفسير القرآن الكريم: ٢٣٧.
(٤٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة: (٦) ١/ ٤٤؛ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ٢٣٣.
(٤١) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ١٣؛ التفسير البسيط: ٢/ ١١٨.
(٤٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣.
(٤٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٣٠٩
(٤٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٧٦.
(٤٥) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ١/ ٢٩٥؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٥٦٧.
(٤٦) تفسير القرآن الكريم: ص٢٥٨.
(٤٧) ينظر: إعراب القرآن، الاصبهاني: ص٥٠٠.
(٤٨) الكتاب: ١/ ١٠٧.
(٤٩) ينظر: الخصائص: ١/ ١٠٦.
(٥٠)ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (ظلم): ١٠/ ٢٤.
(٥١) ديوانه: ١/ ٤١٦.
(٥٢) ديوانه: ص٤٥.
(٥٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/ ٢١٣.
(٥٤) تفسير ابن أبي الربيع: ٢٩٢.
(٥٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ١٧٩؛ الإيضاح العضدي: ٣١٩؛ الخصائص: ٣/ ٢٢٢؛ شرح التسهيل، ابن مالك: ٤/ ١٠١؛ همع الهوامع على شرح جمع الجوامع: ٢/ ٢٢٢.
(٥٦) لم أقف على قائله، وورد في: المحكم والمحيط الأعظم (قلع): ١/ ٢١٨؛ لسان العرب، (قنع): ٨/ ٢٩١.
(٥٧) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ١٧٩؛ شرح التسهيل، ابن مالك: ٤/ ١٠١؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٦٩؛ همع الهوامع على شرح جمع الجوامع: ٢/ ٢٢٢.
(٥٨) ينظر: همع الهوامع على شرح جمع الجوامع: ٢/ ٥٤٣.
(٥٩) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٤/ ١٠٢.
(٦٠) تفسير القرآن الكريم: ص٣٥٩.
(٦١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٤٢؛ البحر المحيط: ١/ ١٩٨.
(٦٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ٢١؛ معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٠٣، ١٠٤؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٢٢٣؛ مغني اللبيب: ص٤١٣؛ معاني النحو: ٤/ ٨٣.
(٦٣) لم أقف على قائل البيت، ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ٢٢؛ البحر المحيط في التفسير: ١/ ١٩٨.

(٦٤) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/٢٢؛ البحر المحيط في التفسير: ١/١٩٨.
(٦٥) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ١/٥٩؛ معاني القرآن وإعرابه: ١/١٠٤؛ الجامع لأحكام القرآن: ١/٢٤٣.
(٦٦) ينظر: المحرر الوجيز: ١/٩٧؛ التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٣؛ شرح المفصل، ابن يعيش: ٢/٤٠٣؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/٢٢٣؛ مغني اللبيب: ص٤١٣؛ معاني النحو: ٤/٨٣.
(٦٧) معاني القرآن، الأخفش: ١/٨٣، ٨٧.
(٦٨) تفسير القرآن الكريم: ص٥٩٥.
(٦٩) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١/٤٣؛ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٠/٣٤٨؛ تفسير العثيمين: ٢/٤١.
(٧٠) البيت في الدر المصون: ١/١١٠؛ المحتسب: ٢/٢٢٠؛ مغني البيب: ١/٨٤٣؛ همع الهوامع: ١/٢٦١؛ تاج العروس، (شرحل): ٢٩/٢٥٦.
(٧١) البيت بلا نسبة وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب: ١/١٨٨؛ تهذيب اللغة، (طلع): ٢/١٠٠.
(٧٢) ينظر: الكتاب: ١/١٨٧.
(٧٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/٩٩؛ اللباب في علوم الكتاب: ٢/٤٥٠؛ شرح تسهيل الفوائد: ١/١٣٩.
(٧٤) صحيح البخاري: ١/٢٩٨، بَابُ: مَا يُذْكَرُ فِي سُمِّ النَّبِيِّ، رقم الحديث: (٥٧٧٧).
(٧٥)قائل البيت مجهول، شرح تسهيل الفوائد: ١/١٣٩.
(٧٦) ينظر: فتح الباري، ابن حجر: ١٠/٢٤٦.
(٧٧) ينظر: تفسر القرآن الكريم: ص٣٦٧.
(٧٨) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ١/٦٠؛ مشكل إعراب القرآن: ١/٨٤.
(٧٩) ينظر: إعراب القرآن، الزجاج: ١/١٠٦؛ إعراب القرآن، ابن سيده: ١/١٠٨؛ النكت في القرآن الكريم: ص٥٨٢.
(٨٠) ديوانه: ص٦٦.
(٨١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/٩٩؛ التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٤؛ البحر المحيط: ١/٢٠٧.
(٨٢) ينظر: البحر المحيط: ١/٢٠٧.
(٨٣) تفسير القرآن الكريم: ص٣٧٩.
(٨٤) ينظر: إعراب القرآن النحاس: ١/٤٣؛ التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٧.
(٨٥) ينظر: إعراب القرآن، ابن سيده: ١/١١٧–١١٨؛ البحر المحيط في التفسير: ١/٢٣٢؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/٢٦١.

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ:

القُرْآنُ الكَرِيمُ.
١. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغداديّ (ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
٢. إعراب القرآن، الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي قوام السنة (ت٥٣٥هـ)، تح: د. فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.
٣. إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد كمال الدين (ت٥٧٧)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
٥. الإيضاح العضدي، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ–١٩٦٩م.
٦. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
٧. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بدر الدين (ت٧٩٤هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م.
٨. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد (ت٦٨٨هـ) تح: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.
٩. تاج العروس، الزَّبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد عبد الرزّاق مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تح: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.
١٠. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى

الباب الحلبي–مصر، ط١، ١٣٩٦هـ
١١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦٦٥هـ)، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
١٢. التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١٤١٠،١هـ–١٩٩٠م.
١٣. التفسير البسيط، الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري الشافعي (ت٤٦٨هـ)، تح: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
١٤. تفسير العثيمين، محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ.
١٥. تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تح: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ.
١٦. تهذيب اللغة، الهروي، أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٧. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار عالم الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م.
١٨. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد حسن بن القاسم بن عبد الله بدر الدين (ت٧٤٩)، تح: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العالمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.
١٩. الحجة للقراء السبعة، الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
٢٠. الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (دت).
٢١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم شهاب الدين (ت٧٥٦هـ) تح: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.
٢٢. ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري، (ت١١٤هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٨٦هـ–١٩٦٦م.
٢٣. ديوان امرىء القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي (ت٥٤٥م)، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
٢٤. ديوان أَوْسِ بْن حَجَرٍ (ت٢ ق هـ). تح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٨٠هـ–١٩٦٠م.
٢٥. ديوان رؤبة بن العجاج، أبو الجحاف، رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر البصري، (ت١٤٥هـ)، تح: وليم بن الورد البرونسي، دار ابن قتيبة–الكويت، ط١، (د ت).
٢٦. سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
٢٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين محمد بن مالك بدر الدين (ت٦٨٦)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العالمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.
٢٨. شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي جمال الدين (ت٦٧٢)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختوم، دار هجر–مصر، ط١، ١٩٩٠م.
٢٩. شرح الرضي على الكافية، الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي نجم الدين (ت٦٨٦)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس–بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٣٠. شرح الكافية الشافية، ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي جمال الدين (ت٦٧٢)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى–مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
٣١. شرح المفصل، ابن يعيش، بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء الأسدي الموصلي موفق الدين (ت٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
٣٢. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الطائي الجياني جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
٣٣. شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني (ت٤٢١هـ)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
٣٤. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العالمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
٣٥. صحيح البخاري= الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيّامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٦. صحيح مسلم= المسند الصحيح، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تح: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري، وآخرين، دار الطباعة العامرة–تركيا، ط١، ١٣٣٤هـ.
٣٧. العين، الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، القاهرة، ط٢، ١٤١٠هـ.
٣٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حَجَر العَسْقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٧٩هـ.
٣٩. الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
٤٠. اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني سراج الدين (ت٧٧٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
٤١. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي جمال الدين (ت٧١١هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
٤٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت٣٩٢)، تح: علي النجدي وآخرون، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
٤٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، (ت٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
٤٤. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
٤٥. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف، (ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط١، (د ت).
٤٦. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري بهاء الدين (ت٧٦٩هـ)، تح: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق؛ دار المدني–جدة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٤٧. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، أبو محمد حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي القرطبي المالكي (ت٤٣٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ.
٤٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الحموي (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، (د ت).
٤٩. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
٥٠. معاني القرآن، الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.
٥١. معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧)، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب–بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.
٥٢. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
٥٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن يوسف جمال الدين (ت٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر–دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٥٤. المقتضب، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٥٥. المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي (ت٦٠٧هـ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة، (د ط)، ١٩٨٨هـ.
٥٦. النكت في القرآن الكريم، القيرواني، أبو الحسن علي ابن فَضّال ابن علي بن غالب المُجَاشِعِي (ت٤٧٩هـ)، تح: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
٥٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري مجد الدين (ت٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
٥٨. همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت٩١١)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية–مصر، ط١، (د ت).
٥٩. الوافي بالوفيات، الصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله صلاح الدين (ت٧٦٤هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.